

المقطف

الجزء الأول من المجلد التاسع والثلاثين

١ يوليو (تموز) سنة ١٩١١ - الموافق ٥ رجب سنة ١٣٢٩

جرجس بك حنين

العمران صرح كبير شاده بناء العالي وم قليل عددم مختلفه درجاتهم لكن من عاش منهم عيشة تجعله قدوة لقومه بحسن سيرته وطيب سريره وخدمته لوطنه وترك مآلف كتباً جامعة لاشتات النوائد مرشدة في حل المشاكل فدرجته في بناء العمران فوق درجة القواد والفزاة رارباب الافلام وامراء الكلام . ولقد فقدت مصر في الشهر الماضي رجلاً من هؤلاء الكرام في شخص صاحب الترجمة

ولد بمدينة الفيوم بعد منتصف القرن الماضي وكان ابوه حنين عبد السيد كبير عائلة النبيل من اقدم عائلات الاقباط بمديرية تشييم رجلاً تقياً رضي الاخلاق حسن المعشر فادخله مدرسة المرسلين الاميركيين في الفيوم وهي اول مدرسة انشأها بالديار المصرية حيث تلقى مبادئ العلوم واحرز نخباً غير قليل من اللغتين العربية والانكليزية والحساب . ثم ادخل خدمة الحكومة كاتباً صغيراً لتقيد الرسائل في مكتبش الدائرة السنية . وقد كتب في ذلك في بعض مذكراته ما يؤخذ منه انه جعل كاتباً في قيد التمريرات بديوان التفتيش التابع لدائرة السنية في الفيوم وجعل راتبه جنبها واحداً في الشهر فواظب على طاعة رؤسائه والقيام بما يطلب منه والترشع على الاعمال لانقائها ومجامله الناس فكان ذلك داعياً لاشغاف رؤسائه اليه وترقيتهم اياه وكان على قلة معارفه حينئذ بعد من التواضع بالنسبة الى اقرانه لان خطه كان اجود من خطهم وحسابه اضبط من حسابهم لكنه لم يقنع بذلك بل واظب على الدرس والمطالعة فكان يقضي اوقات فراغه من العمل في مطالعة كتب الادب والتاريخ قراء كثيراً من الدواوين وشرورها كالنظري وابن الفارض وابن معنوق واليهازهير

وتاريخ القريري وابن الاثير وابن خلكان ومقدمة ابن خلدون والجراند والحلات المشهورة وكان ميالاً الى الوقوف على احوال البلاد في ماضى من الزمن بالاطلاع على السجلات والمرئفات القديمة والى معرفة طبائع الاراضي واحوال الزراعة وطرق الري والمواصلات وسنة ١٨٨٠ نقل من الدائرة السنية الى مديرية الفيوم حيث عين رئيساً لاحد اقسامها بناء على طلب مديرها وفي اوائل سنة ١٨٨٢ رقي الى وظيفة رئيس ادارة مديرية المنيا وقد كتب في ذلك يقول «كنت يومئذ رئيساً لقلم الادارة بمديرية المنيا وقد قضيت مع بقية مستخدمي القلم اربعة اشهر لم يتم الواحد منا في خلالها اكثر من اربع ساعات في اليوم وذلك لاشتغالنا بجمع العساكر من البلاد وارسالها الى الجيش ولترحيل العرب والفلاحين المتطوعين وجمع التبرعات من فول وشمير وتبن لطف الدواب وقمع وعدس وسمن وجبن وخرقان وجداء وجواميس وبقر لمؤونة العساكر وجمال لنقل الاقوال وغيول للفرسان ولا نمل عن الشدائد التي تكبدناها ومن ذلك انه حكم علي وعلى اربعة من رفاقي بارسالنا الى الطريجة لاعديتنا لاننا قلنا ان اقدام عرابي على هذه الحرب ضرب من الجبن لانه هو والوف من الجشعين حوله لا يمكنهم مقاومة دولة كبيرة كدولة الانكليز ولم ننج من الجواز الا بفضل الدفاع عنا من رجل فاضل عاقل كان مفتي المديرية وهو الشيخ محمد محمود ناجي»

ولم يلبث طويلاً في مديرية المنيا حتى رقي رئيساً لحساباتها وهو بمثابة نائب باشكاتب مديرية فاقام فيها من أكتوبر سنة ١٨٨٣ الى منتصف ديسمبر سنة ١٨٨٥ مشرفاً على جميع اعمال المديرية ثقة المدير به واعتماداً على امانته

وفي منتصف ديسمبر سنة ١٨٨٥ رقي باشكاتباً لمديرية الجيزة ويؤخذ مما كتبه عنها ان اعمالها كانت غاية في الاخلال فعب كثيراً في اصلاحها وازالة اسباب الشكاوي وانطاعت الى ان قال «وجاء جناب المستشار المالي السير الزين بالمر في اوائل سنة ١٨٨٢ ففتش الاعمال وسربها سروراً بنى عليه مكافأتي بأبلاغ مرتبي خمسة عشر جنياً بعد ان كان عشرة وابعاء منزلي عنده باستدعائي الى المالية واطلاعي على مشروعات اللوائح الجديدة المختصة بالاعمال المالية في الاقاليم واستشارتي فيها»

وفي اوائل مايو سنة ١٨٨٩ عين سادة محمد باشا ورياض فجل دولتر رياض باشا مديراً لبني سويف وكان شاباً غير متمرن على اعمال الاقاليم وكان ابوه رئيساً لمجلس النظائر فطلب من رجال المالية ان يتخبوا باشكاتباً اميناً ليكون مع ابنه في مديرية بني سويف فوقع اختيارهم على صاحب الترجمة ونقل الى تلك المديرية فلبث فيها من مايو سنة ١٨٨٩ لغاية فبراير سنة

١٨٩٠ اذ رافق محمود رياض باشا الى مديرية المياثم انتقلا معاً الى مديرية اسيوط في فبراير سنة ١٨٩١. ولم تطل مدة اقامة محمود رياض باشا في اسيوط فنقل منها الى محافظة عموم القنال ولم يستطع ان ينقل صاحب الترجمة معه لان وظيفة باشكاتب تلك المحافظة كانت اقل شأنًا من باشكاتب مديرية اسيوط وخلفه سعادة محمد سعد الدين باشا في مديرية اسيوط فوضع في المترجم الثقة التي كانت لصفه فيه. وفي تلك الاثناء زار السيد الدين غورست اسيوط وكان مراقب الاموال المقررة في نظارة المالية فعرف الفقيد وادرك قدره ولم تطل بعد ذلك اقامته في مديرية اسيوط فنقل باشكاتباً لمديرية الغربية في ١٦ ابريل سنة ١٨٩٣ وكان سعادة سعد الدين باشا قد سبقه اليها

ولم يبق في مديرية الغربية الا شهرين ونصف شهر حيث اتفق السيد الدين غورست وكان وكيلًا للمالية والسراير اثر شيخي وكان مراقب الاموال المقررة على نقله الى المالية فعين رئيس قلم في مراقبة الاموال غير المقررة موقتًا الى ان تمخو وظيفته تليق به في مراقبة الاموال المقررة وقد كتب سعد الدين باشا الى ناظر المالية يقول «اني لني اسف لان اتصال حضرة الباشكاتب الموصى اليه من هذه المديرية لان ما اتى به في المدة الوجيزة التي لبها هنا من انجاز الاعمال بالجد والاستقامة مع كمال الدراية والخبرة لامر جدير بالذكر يستحق عليه كل الامتنان واني ما كنت اود انتقاله من هذه المديرية التي هي اعظم جميع المديريات ولكن ترقية بالمالية اوجب مكوتي بالكلية على اني قد حفظت واحفظ له في نفسي تذكاري نشاطه واعماله الصادقة التي تحققها هنا وفي مديرية اسيوط وارجو عطوفتكم شمول هذا الموظف الامين بنظركم الكريم»

وبعد ان اقام ٦ اشهر في الاموال غير المقررة كابد في اثائها. تنتهي المشقة في اصلاح كثير من شؤونها نقل الى مراقبة الاموال المقررة وعين رئيس قلم فيها ثم رقي في اول يناير سنة ١٨٩٧ وكيلًا للادارة وفي يناير سنة ١٩٠١ رقي مديراً لها ولبث يشغل هذا المركز الى ان توفاه الله ليلة الاربعاء ١٧ مايو سنة ١٩١١ بعد ان خدم حكومة بلاده اربعين عاماً كاملة وقد نال في خلال هذه الخدمة الطويلة الرتبة الثالثة سنة ١٨٩١ والثانية سنة ١٨٩٥ وانيشان الثاني الرابع سنة ١٨٩٧ ورتبة المئازر الرفيعة سنة ١٩٠٦ واخيراً النيشان الثاني الثالث قبيل وفاته بيضعة ايام

كان الدأب على العمل بلا كلل ولا شكوى مع دقة البحث وسلامة النظر من اخص صفات الفقيد في جميع ادوار حياته وكان اذا ذهب للتنشيط في المديريات يعمل من الصباح

الى المساء حتى يكمل العمال الذين معه وهو لا يمين واذا ذهب الى القرى يعمل كذلك شهارة
كله حتى يشكو الحمد والموظفون المراقبون له

ولم يكن عمله في كل الوظائف الرئيسية التي حل فيها عمل الرئيس الذي يكتفي بالامر
والنهي بل كان يدرس كل صغيرة وكبيرة ولم يكن مبداء مجرد القيام بالواجب المفروض عليه
بل كان في كل عمل بعمله يتوخى غاية الاجادة ولو اضطر ان يعمل اعمالاً تزيد عما يطلب
منه . وكان ذهناً لا يستريح لحظة فلا يقنع بمجرد السير على الخطط المرسومة خطأ كانت او
صواباً بل كان دائماً على التفكير في وضع مشروعات الاصلاح الذي يجب ادخاله على تلك
الخطط فذلك ما من مكان حل فيه الا وترك اثرًا ثابتاً عملياً يجودهاته

على ان اتفق المديرين لم يكن يجمع لشاريعه انكار فنياً انتقل الى نظارة المالية سمحت
له الفرصة التي كان يرجوها لانفاذ تلك المشاريع فلخذ بحمول في انحاء القطر مفتشاً مدققاً
يتقن الامور بصديق فراسة واحالة رأيه ويعود الى القاهرة في اواخر كل شهر حيث يقضي
بضعة ايام يضع فيها التعليقات والاوراس التي يراها كافلة باصلاح ما يراه من اخلل . ورأى منه
السيرارثريتي تلك الهمة العالية والخبرة الواسعة والغيرة العظيمة فوضع فيه ثقته وانفذ
مشاريعه الاصلاحية وفعل كذلك خزانة من الانكليز في مراقبة الاموال المنهارة ووكلاء
المالية ومستشاروها فلا غرابة اذا كانت له اليد الطولى والاثر الاكبر في اكثر الاعمال
النائمة والاصلاحات الجليلة التي قامت بها تلك الادارة منذ سنة ١٨٩٤ الى الآن بحيث
لا يكاد يوجد قانون او امر عال اوشي من التعليقات والاوراح والمشاريع التي اصدرتها
في اثناء هذه المدة العاريلة الا وقد وضعه هو بنفسه وكتب مسودة بخطه

ولم يكن عمله مقتصرًا على الاشغال المكتبية بل كان يذهب الى القرى ويقضي فيها
الاسابيع والشهور في وضع الاساسات التي يبنى عليها القواعد العامة حتى يكون ما يضعه من
تلك القواعد متين الدعائم قائماً على الخبرة فلا يتطرق اليه ما يدعو الى التعديل اللهم الا
اذا تغيرت مقتضيات الزمان . فمن ذلك انه اقام اكثر من شهر متنقلاً من قرية الى قرية في
مديرية الجيزة يارس بنفسه الاساليب المختلفة لتعداد النخل ووضع القواعد الكفيلة بضبط
قيده في سجلات الحكومة وبجباية الضرائب عنه الى ان وصل الى اوفى وسيلة لتلك فعاد
الى نظارة المالية ووضع التعليقات اللازمة ولا تزال سارية لان لم يطرأ عليها شيء من
التعديل . وقد نرى ذلك الاصلاحات المهمة التي ادخلت على طرق مساحة الاطيان الشراقي
ومساحة اطيان الجزائر ومعينة الاطيان التي لم يتم اصلاحها لتقرير فئات الضرائب العشائية

لها وتسهيل الملكية في دفاتر المكلفات وحياية الضرائب وكل ما يتعلق بها من الاجراءات الدقيقة المتوخة بصيارف البلاد . ومن امم ما يذكر في هذا الصدد وضعه القواعد الخاصة لمساحة الزمام وتعديل الضرائب فضببطت بهما قواعد الملكية وزالت الفوارق التي كانت موجودة في ربط الضرائب وجعلت متناسبة لحسب الارض

لم يكن في المالية في بدء تعيينه فيها من المنشئين الا افراد قلائل ضبطت به مهام التفويض في جميع مديريات القطر فوضع للتفتيش لائحة لا تزال الى الآن اما ما يرجع اليه المفتشون ومن المنهات الجليلة التي نذب لها فرز اطيان وادي الطليحات في التل الكبير فله سيف ذلك تقرير مطول ذو شأن . وله ايضا تقرير جليل في شأن اصلاح تفتيش الوادي . ونذب ايضا عضواً في اللجنة التي قامت باجراء التحقيق على اعمال المجلس البلدي بمدينة الاسكندرية فوضع فضلاً عن تقرير اللجنة تقريراً خاصاً باقتراحاته في اصلاح القسم المالي في ذلك المجلس وارفقته بمجموعة كاملة من السجلات والنموذجات التي وضعها لهذا الغرض . وانتدب سنة ١٩٠٢ لحل المشاكل التي كانت قائمة من اهل النوبة جنوبي اصوان بسبب ما دخل من املاكهم في منطقة الخزان . وله اثر كبير في الرحمة التي وجهتها الحكومة لاهالي ارمنت حيث باعتهم المنطقة التي اعتادوا على استئجار اطيانها من الدائرة الدنية وتبلغ مساحتها نحو اثني عشر الفاً وخمسمائة فدان ثمن يقل عن نصف الثمن الاصلي المتدر لها

ونذب لتدريس القوانين المالية في مدرسة البوليس والادارة فوضع كتاباً شاملاً لتلك القوانين على النمط المدرسي لعائدة تلامذتها . وعين عضواً في لجنة ادارة تلك المدرسة فكان له الاثر النافع في معظم اعمالها

وكان في كل روحاته وشدواته لا يقصر همه على العمل الذي يقصده بالذات بل ينتهز كل فرصة لاستطلاع احوال البلاد العامة وتوسيع دائرة معارفه بكل شاردة وواردة تعرض له في اي باب ومطلب وبني الاخص في ما يرتبط برفاهية القطر من الامور الادارية وازراعية والاقتصادية والممرانية فتبعها ذاكرة النادرة المثالب ولا ينفك عن البحث والاستقراء فيها حتى اصبح من كبار الثقات في تلك المسائل . اما الامور العقارية والمالية فقد كان فيها الفخمة الذي لا يجارى فرجع الى مشاورته فيها كبار اولي الحل والعقد والمشتغلون بالمسائل العامة من الاعيان والمحامين والمشرعين وعي الجملة لم تكن تعرض مشكلة مالية او عقارية الا ويرد اسمه على الخاطر في الحال ليرجع اليه فيها

وكثيراً ما التجأت اليه اقلام قضايا الحكومة لتحضير مستندات الدفاع عنها في القضايا

العقارية المهمة فتحتد في دفاعها على المذكرات التي يضعها وكانت تروء البشرية بالتطراف من الاسكندرية بانها كتبت تلك القضايا امام محكمة الاستئناف المختلفة

ووضع سنة ١٩٠٤ كتابه الشهير (الاطيان والنصرايب في التطر المصري) الذي قلنا فيه في متنظف ديسمبر سنة ١٩٠٤ انه خزانه فوائد لا يستغني عنه احد من اصحاب الاطيان في هذا التطر فكان لصدور ووقع عظيم سبب الدوائر المالية والادارية والتفائية واصبح الحجة في المسائل العقارية في التطر المصري وهو سفر جليل يحوي على حوالي ثمانمائة صفحة من قطع المتنظف تحرى فيه الاصول القديمة والمراجع التاريخية الخاصة بجميع اطراف هذا الموضوع الواضع من اصدق مقلتها واورد نصوصها ثم تتبع تاريخها الى آخر ما استقر عليه الحال فيها ويخص ذلك وشرحه بقلم الخبير العارف بجميع دخائل الواقع على كل خيانه مع البعد عن التعيد والمبالغة في البسط والابضاح

ومما جاءه في ذلك كتاب من صديقه ورئيسه القديم السير ارثر شيبي مدير عموم الجمارك المصرية اذ ذاك وفيه يقول «ان اهمية هذا الكتاب ظاهرة لاول وهلة وفضلاً عن ترتيب المواضيع المفيدة المدونة فيه ترتيباً جميلاً يسهل معه الاهتداء الى اي موضوع منها فانها مشروحة باجلى بيان كما هي عندكم في جميع ما تكتبونه وبقيتي انه لا يوجد احد سواكم في الادارة المصرية كثره لتأليف مثل هذا الكتاب وسيكون هذا المؤلف النقيس مرشداً لجميع موظفي الادارة المصرية فضلاً عن انه سيزيح الستار عن كثير من المسائل المهمة التي كانت غامضة عليهم لاسمالة رجوعهم فيها الى اللوائح والقوانين القديمة ولذلك فاني اهشكم على هذا العمل الجليل الذي سيجل لكم الفخار» ومن كتاب لستر بويل الكرتير الشرقي للوكالة البريطانية «الي انبشكم عن ارتياح جناب لورد كروس لعظيم قيمة هذا المؤلف الذي تاهيم في تدقيق البحث فيه وجزيل داندته للمصريين والمالية المصرية»

ومن كتاب لسعادة عثمان بك مرتضى «كما خرجت من بحث دقيق وخطت الى مغلب ادق مما لا يقدر على تسيقه بعد خوض غارو غيركم فيا حبذا لوان نظارة المعارف عنتت بهذا المؤلف المفيد في بابه فقررت تدريسه فيك بعض مدارسها العليا كالحقوق او على الاقل جعلته من ضمن المكافآت السنوية التي تمنها عادة للتابعين في العلوم القانونية فانهم في أمس الحاجة اليه» وجاءه غير ذلك كثير من رسائل الثناء وكلها بهذا المعنى

ولما عين السير ارثر شيبي مستشاراً لنظارة الداخلية طلب اليه ان يخصص نظام الحضر ويقدم تقريراً بما يرى ادخاله من الاملاح على ذلك النظام فثبت بواصل البحث في هذا الشأن نحو

عام ثم وضع تقريراً في ذلك وقدمه في العام الماضي وهو من الدعائم المهمة التي يبني عليها ما
تقرره نظارة الداخلية من الإصلاح في هذا الصدد

وعني أخيراً بوضع مجموع جليل لقوانين الاموال المقررة ولوائحها ولبث يعمل فيه زمناً الى
ان اتمه في اوائل سنة ١٩٠٩ فاصدرته نظارة المالية في مجلد رسمي تيف صفحاته على ثمانمائة
وخمسين وقد جاء في مقدمته المذيلة بامضاء صاحب السعادة احمد حشمت باشا ناظر المالية
اذ ذلك « ان حضرة المؤلف جرجس حنين بك قد بذل المهمة العالية في وضع هذا الكتاب
حتى جاء بحجة في بابيه وافية بالغرض المقصود منه فنظارة المالية تخصص بالشكر الوافر لما قام به من
الاعمال الجليلة الممتازة في مراقبة الاموال المقررة التي اخلص لها الخدمة زمناً طويلاً »

والتي في نادي المدارس العليا في ٩ مارس سنة ١٩٠٨ خطاباً تفيضاً في النضال
العقارية طبع في ست واربعين صحيفة كبيرة وقد نشر بنصه في المجلد الثالث والثلاثين من
المنتطف وهو مضمون بالحقائق التاريخية التي يعز جميعها

وتدب في السنة الماضية لزماسة مجلس مراجعة عرائد المباني في مدينة القاهرة فوفق بين
مصلحة ذوي الاملاك والحكومة. ونقص مع اعضاء المجلس اكثر من ثلاثة عشر الف شكوى
ولم تشد كل هذه الاعمال والشواغل عن موالاة الدرس وطلب العلم والتفتحه في الادب وتأثر
على التوسع في درس اللغة الانكليزية وعطف على ددس الترسوية وهو في انظمة
والثلاثين فادرك منها قسطاً غير قليل وشغف بالتاريخ بنوع خاص فاصبح لديه منه خزانه
كتب نفيسة وكانت داره وهو في الاقاليم متدى اهل الفضل والادب يؤمنونها كل ماء
فيقرأون كتب اللغة والادب والتاريخ ويتناقشون في مواضيعها

وعكف على درس اللغة القبطية وهو في مصنفه براس البر في العام الماضي والظاهر انه لم
ترقه الكتب الموضوعه في تعليم تلك اللغة فشرع يصنف فيها كتباً لطيفاً لكنه لم يتمه
زار اور باسنتي ١٩٠٥ و ١٩٠٧ فيقول في كثير من انحاء فرانساً وانكلترا وسويسرا
وابطاليا وله في وصف تلك المعاهد رسائل خاصة تشف عن سلامة النظر ودقة البحث
وصدق الفراسة مع حسن الاسلوب

وما في مثل نشأته كثير الاهتمام بالمائل المالية القبطية ولقد كان من زعماء المجاهدين
في سبيل الإصلاح ففي سنة ١٨٩٩ نشر تقريره المرفوع الى غبطة بطريرك الكرازة المرقسية
وقد عرض فيه ستة وعشرين اقتراحاً بوجوه الإصلاح التي رآها. ولم يزل جاداً في سبيل
الإصلاح الى ان اتجب المجلس الخي في ديسمبر سنة ١٩٠٥ فكان هو ثاني الاربعة والعشرين

عضواً المنتخبين في كثرة عدد الاصرات ومنذ تأليف ذلك المجلس وهو في مقدمة العاملين فيه ومن الاعمال الجليلة التي قام بها اذ ذلك تقريره الشهير عن اوقاف الاقباط صدر في مائة وخمسين صحيفة وقد لبث نحو ثمانية اشهر يرئاد شوارع العاصمة وازقتها يوماً من منتصف الساعة الثالثة بعد الظهر الى ما بعد الساعة يحمي تلك الاوقاف وبقبها ويصنها ويقدر قيمتها والايثار الذي تسخمه ويقترح في شأن كل منها ما يراه صالحاً . وعلى كثيراً من الشعب في وضع لائحة الرسوم في الاحوال الشخصية

وقد كان رضي الاخلاق بشوش الطلعة لطيف المعشر طاهر الدين عفيف النفس عاليها مع تواضع وادب وسعة صدر ولين عريكة اوقف نفسه على خدمة الناس منذ نشأته فكانوا يفتدون اليه فلا يلتقون الاً صدراً رحيماً ومروءة نادرة . وكانت تقوى الله وحمد نعمائه من اخص صفاته فما وجد في بعض مذكراته على اثر زيادة مرتبه في بعض السنين قوله « الي اشكر الله وابالغ في شكره فقد انعم عليّ بالعامات لا تحصى بل يحق لي ان اسمي جرجس السعيد واني لا احسب ذلك الاً نتيجة دعاء ورضي والدي رحمه الله »

وكان لا يترك فرصة عمل خير ثم دون ان يشهزها فيسدي المعروف غير معطن ولا سنان وكان عضواً دائماً في لجنة مواناة العميان ولجنة الجمعية الخيرية التبيطية ولجنة مشروع كلية البسات التبيطية ورئيس شرف لجمعية ثرة التوفيق الخيرية وقد ساعداً كلها بقلبه ولسانه وماله ولم يشغله الاهتمام بشؤون منصبه وشؤون غيره عن الاهتمام بشؤون عائلته وتربية اولاده على اقوم المبادئ وكان مثالاً لهم في الاجتهاد وحسن السيرة والسريرة

هذه خلاصة ترجمته نقلها عن اعرف الناس به واغريهم اليه . وكان المنتظر ان يفسح الله في اجله ليحل المحل اللائق به في حكومة بلاده كما كان حالاً المحل الاول في قلوب مواطنيه على اختلاف نزعاتهم وعقائدهم لكن عاجلة القدر الخيبر فمات وهو لم يزل دون الستين وخلف ذكرى عاطرة يندر مثالها وسيرة طيبة واناراً خالدة تقسح لاسمك مكاناً رفيعاً في الصف الاول من نوابغ المصريين

وما يدل على اجماع القلوب على حبه ان الحزن على وفاته كان عاماً شاملاً وان الذين شاطروا آله الاسى يعدون بالالوف من جميع طبقات المصريين والنزلاء . اما الحكومة التي رزئت بقدمه فقد مثلها في جنازه المنيب جميع كبار موظفيها وقسم الضباط بجدسة البوليس وموسيقام . واكب جنازه لآله واصدقائه ان آثاره طالده نفعها وان انجائه حاذون حذوه ومعزون البناء الذي شاده